مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٤) العدد (٩) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (4) No. (9) 2020

آراء المحدثين في قضيّة تناوب حروف الجرّ

د. إبراهيم البب*
د.صفوان سلّوم**
معاذ محمد***

(تاريخ الإيداع ١ /٧ /٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ١٥/١٢ /٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث آراء النحاة المحدثين في موضوع تناوب حروف الجر ، ويوضّح البحث أهمية حروف الجر في التركيب، كما يعرض فكرة التضمين، فهناك مَن يؤيد التضمين؛ أيْ يضمّن الفعل معنى فعل آخر، وفريقٌ آخر يرى أنّ حروف الجر قادرة على التناوب؛ فكل حرف يحمل أكثر من معنى، ويعرض أفكار كل اتجاه من مؤيدي التضمين أو التناوب ويركّز البحث على نظرة المحدثين؛ أي النحويين المعاصرين لهذا الموضوع، وأصحاب الاتجاهات الحديثة والمجددة، فقد كان لهُم آراء كثيرة في مختلف المسائل النحوية، وكانت لهم اجتهادات ونظرات نحوية معاصرة قد أغنت الدرس النحوي المعاصر كثيراً، ونظرتهم إلى تناوب حروف الجر تعد من تلك النظرات والاجتهادات النحوية.

الكلمات المفتاحية: حروف الجرّ، التناوب، التضمين، الفعل، المحدثون.

* أستاذ _ قسم اللغة العربية _ كلية الآداب والعلوم الإنسانية_ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية.
** مدرّس _ قسم اللغة العربية_ كلية الآداب والعلوم الإنسانية _جامعة تشرين_ اللاذقية_ سورية.
***طالب دراسات عليا(دكتوراه) _ قسم اللغة العربية_كلية الآداب والعلوم الإنسانية_ جامعة تشرين_ اللاذقية_ سورية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٤) العدد (٩) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (4) No. (9) 2020

The views of the modernizers in the case of alternating prepositions

Dr . Ibrahem albb*
Dr. safwan salloum**
Maaz Muhammad***

(Received 1/7 /2020. Accepted 15/12/2020)

□ ABSTRACT □

This research deals with the opinions of modern grammarians on the topic of alternating prepositions between them. The research explains the importance of prepositions in the composition. The research also introduces the idea of inclusion, there are those who support inclusion. That is, the verb implies the meaning of another verb, and another team sees that prepositions are able to rotate; Each letter carries more than one meaning, and displays the ideas of each direction of the supporters of inclusion or alternation and the research focuses on the view of the modernizers; I mean, contemporary grammarians of this topic, and owners of modern and renewed trends, The modern grammarians had many opinions on various grammatical issues, and they had contemporary jurisprudence and grammatical views that had enriched the contemporary grammatical lesson a lot, and their view of alternating prepositions is one of those grammatical views and interpretations.

Key words :prepositions, alternating, inclusion, verb, modernizers.

* professor , Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, University of Tishreen, Lattakia, Syria.
** Assistant professor , Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, University of Tishreen , lattakia, Syria.
*** postgraduate student, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, University of Tishreen, Lattakia, Syria. .

مقدمة:

أثارت مسألة تناوب حروف الجرّ الاختلاف بين النحاة قديماً وحديثاً، فقد انقسموا إلى فريقين؛ الفريق الأول وجد أنّ حروف الجر من باب التوسع في المعاني يمتلك كل حرف منها أكثر من معنى، ولذلك يستطيع أيّ حرف جر أن ينوب عن آخر، وكان هذا الرأي للمدرسة الكوفية، وتبعهم بعض المحدثين، أمّا الفريق الثاني فوجد أن لكل حرف معنى واحداً فقط، ولا يستطيع أيّ حرف جر أن ينوب عن آخر لهذا السبب، ولتخريج هذا الموضوع ذهب هذا الفريق إلى فكرة التضمين؛ أيْ تضمين الفعل الداخل على حرف الجر معنى فعل آخر يستخدم معه حرف الجر؛ أي يدخل عليه في الاستعمال اللغوي في الأصل، وهذا الرأي كان للبصريين، وتابعهم كثير من المحدثين، وهناك فريق ثالث كان من المحدثين رفض الفكرتين معاً؛ أي التناوب والتضمين على السواء، ولكلّ رأيه وحججه المقنعة بالنسبة إليه؛ فالمحدثون منهم من سلّم إلى رأي القدماء وتبعه على نحوٍ عامٍّ، ومنهم من كانت له وجهته الخاصة في هذا الموضوع اعتماداً على المعنى، وهذه الأمور سنجدها في هذا البحث.

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية هذا البحث و أهدافه في تبيين نظرة المحدثين وآرائهم في موضوع حروف الجر، فالمحدثون على اختلاف توجهاتهم و آرائهم كانت لهم اجتهادات نحوية قد أضافت فائدة إلى الدرس النحوي إضافةً إلى جهود القدماء، وأيضاً هذا البحث سوف يبيّن مسألتين مهمتين هما التضمين والتناوب؛ فهذان الموضوعان هما اللذان يمهدان الطريق لأقوال كثيرة من التأويل والاجتهادات في باب حروف الجر.

والأهمية أيضاً في تناول ركيزة رئيسة في الدرس النحوي؛ فحروف الجر هي رابط نحوي تركيبي معنوي، له معانيه ودلالاته المعبرة، ومن أهداف البحث الاهتمام بالمعنى والتركيز عليه، فحروف الجر لا يمكن أن ينوب بعضها عن بعضها الآخر إلّا إذا كان هناك معنى مشترك بين حرفي الجر اللذين سوف يتناوبان، فلا نيابة إلا بوجود الجانب المعنوي الذي هو الحَكَم في ذلك.

ومن أهداف هذا البحث أنه سوف يبيّن موضوع التناوب بالنظر إلى وظيفتي حروف الجر؛ فحروف الجر لها وظيفة نحوية تركيبية في مساعدة الفعل اللازم، وهذا الأمر له خاصّية في موضوع التناوب، و أيضاً وظيفة معنوية دلالية .

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفيّ في رصد المادة، ودراستها، وتحليلها اعتماداً على ما جاء به النّحاة والعلماء من آراء في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

أفاد هذا البحث من كثير من الدراسات التي تناولت حروف الجر، و موضوعي التضمين وتناوب هذه الحروف؛ فقد كانت هذه الدراسات منوعة في اتجاهاتها؛ فمنها من كان مؤيّداً لقضية تناوب حروف الجر، ودراسات أخرى رفضت التناوب و وافقت التضمين، ومنها من رفض التضمين والتناوب، و نذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال لا

الحصر: (تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن) للدكتور محمد حسن عواد، وكذلك نذكر كتاب (التضمين النحوي في القرآن الكريم) للدكتور محمد نديم فاضل، وأيضاً (حقيقة التضمين و وظيفة حروف الجر) للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، إضافةً إلى دراسات وكتب أخرى تناولت موضوع تناوب حروف الجر، وسوف نذكرها في مواضع الإفادة منها في حواشي هذا البحث.

أولاً: <u>التناوب لغة واصطلاحاً:</u>

جاء في لسان العرب: " ناب عني فلانٌ ينوبُ نوباً ومَناباً أي قام مقامي، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك"[١]، كما ورد في القاموس المحيط:" ناب عنه نوباً ومَناباً: قام مقامه، وأنبته عنه"[٢].

جاء في الكلّيّات:" الشّيء إنّما ينوب عن غيره إذا كان مثله أو فوقه"[٣]، و ورد في معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية:" النّيابة : إقامة شيء مقام شيء آخر، ومن ذلك نيابة المفعول به أو الظّرف أو الجارّ والمجرور أو المصدر عن الفاعل في حالة حذفه، ومنها كذلك نيابة كلّيّة المصدر و بعضيّته وصفته وهيئته ومرادفه وضميره والإشارة إليه عن المصدر في حالة انتصابه على المفعوليّة المطلقة، ومن النّيابة كذلك نيابة المصدر عن فعل الأمر... ونيابة الأسماء عن الأفعال في عملها كما هو الشّأن في أسماء الأفعال التي تعمل نيابة عن الأفعال "[٤].

<u>ثانياً : حروف الجر و دورها في التركيب:</u>

حروف الجر" تصل ما قبلها بما بعدها؛ فتوصل الاسم بالاسم، والفعلَ بالاسم، ولا يدخل حرف الجرّ إلا على الأسماء"[٥]، فهي أساس لا غنى عنه في العملية التركيبيّة ، وهي عند سيبويه من باب الإضافة كما جاء في الكتاب أنّ " الجرّ إنّما يكون في كلّ اسم مضاف إليه"[٦]، قال موفّق الدّين بن يعيش" اعلم أنّ هذه الحروف تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وتسمى حروف الجرّ لأنّها تجرّ ما بعدها مِن الأسماء؛ أيْ تخفضها"[٧]، أمّا الكوفيّون فيسمّونها " حروف الإضافة لأنّها تضيف الفعل إلى الاسم ؛ أيْ تربط بينهما، وحروف الصّفات لأنّها تحدث صفة في الاسم من ظرفيّة أو غيرها"[٨].

قال الأستراباذي:" يسمّيها بعضهم حروف الإضافة لهذا المعنى؛ أيْ تضيف الأفعال إلى الأسماء؛ أيْ توصلها إليها، ومن هذا سمّيت حروف الجرّ لأنها تجرّ معناها إليها، والأظهر أنه قيل لها حروف الجر لأنها

---

[١]– ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، ج١٤، تح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩، مادة (نوب).

[٢]- الفيروز آبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥، مادة (نوب).

[٣]- الكفوي، أبو البقاء، الكليات،تح: د.عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٣، ص ١٠٤٤.

[٤]– اللبابيدي، د. محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص ٢٣٣.

[٥] – ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو،ج١، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦، ص٤٠٨.

[٦] –سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ج١، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨، ص٤١٩.

[٧] – ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ج٨، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت.

[٨] – الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج١، تح: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص٤٦٤.

تعمل إعراب الجرّ، كما سمّيت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب"[١]، و قد وجد محمد الصبان في حاشيته أنّ" المرادَ بإيصال حرفِ الجرّ معنى الفعلِ إلى الاسم ربطُه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه"[٢].

و أيضاً حرف الجرّ" يوصل المعنى من العامل إلى الاسم المجرور، أو بمنزلة رابط تربط بينهما، ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونة حرف الجر الأصلي، فهو وسيلة للاتصال بينهما"[٣]، وبيّن الدكتور مصطفى جواد أنّ" الحروف في كل لغة كالمفاصل في الأجساد.. ولاسيّما حروف الجرّ؛ فإنها مفاصل العربية بها تتحرك وتتصرف، ولا حياة إلا بالحركة والتصرّف، وكما يطبق المفصل موضعه يجب أنْ يطبق الحرف موقعه"[٤].

ونرى هنا أنّ لحروف الجرّ أهميّة أخرى إضافة إلى ما ذكره النّحاة؛ فهي حروف لها دور رئيس في إحداث التماسك المعنويّ، والترابط النّصي؛ فلكلّ حرف دلالات سياقية يعطيها للتركيب الذي يدخل عليه؛ فهذا الحرف يدخل في الجملة فيُعطي معناه الأصليَّ أو معنى غيره من حروف الجرّ الأخرى، وهذا التعدد له جمالياته الخاصة في التراكيب، وأيضاً حروف الجرّ هي ركيزة رئيسة في توجيه المعاني، وتفصيل المقاصد بأدقّ صورة لها، كما تفتح باباً واسعاً للتأويل من خلال المعاني المتعددة التي يمتلكها كل حرف، وهي أكثر الحروف تعدداً في المعاني والدلالات المتفرقة.

وما يميّز هذه الحروف أنها تدخل على الظاهر والمضمر، وتأتي بأكثر من اتجاه؛ فمنها الأصليّ، ومنها الزائد، ومنها الشبيه بالزائد، ولكلّ قسم منها صفات و ميزات خاصّة، و نرى أنّ حروف الجرّ غلبَ عليها الجانب اللفظيّ التركيبيّ في اصطلاح النحاة و تسميتهم لها، لكن لهذه الحروف أهمية دلالية معنويّة أيضاً.

ثالثاً: التناوب والتضمين:

التضمين هو " أن تؤدي كلمة معنى كلمتين"[٥]، فقد ذهب البصريون إلى أنّ" أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرف النصب والجزم كذلك، وما أوهم ذلك، فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف"[٦]، ونفى الرّضي في شرح الكافية التّناوب وأوجب التّضمين ، يقول" يقول" واعلم أنّه إذا أمكن في كلّ حرف يُتوهّم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته أنْ يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضمّن فعله المعدّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام ، فهو الأولى، بل الواجب؛ فلا

---

(١) – الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ج٤، تح: يوسف عمر، منشورات، جامعة قان يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦، ص٢٦١.

(٢) – الصبان، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،ج٢، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، ص٣٠٢.

(٣) – حسن، عباس، النحو الوافي، ج٢، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٤.

(٤) – البكاء، د. محمد، مصطفى جواد وجهوده اللغوية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، بغداد، ١٩٨٧.

(٥) – الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب، تح: د. مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٣، ١٩٧٢، ص٨٩٧.

(٦) –المصدر نفسه، ص١٥٠، ١٥١.

نقول: إنّ (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: ﴿ **إذا اكتالوا على الناس**﴾[١]، بل يضمن (اكتالوا) معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا"[٢].

أمّا ابن جني فبالرّغم من أنّه أشار على نحوٍ قليلٍ إلى احتمال التّناوب نراه قد رفضه في توجّهه العامّ، وذلك عندما خصّص باباً في خصائصه بعنوان " باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض.. وهذا باب يتلقّاه النّاس مغسولاً ساذجاً من الصنعة ، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه"[٣]، ويقول " اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخرُ بآخر فإنّ العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[٤]، و أشار ابن جني إشارة صغيرة إلى التّناوب بأنه " يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الدّاعية إليه والمسوّغة له، فأمّا في كلّ موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنّك إنْ أخذت بظاهر هذا القول غُفلاً هكذا لا مقيّداً لزمك عليه أنْ تقول: سرت إلى زيد وأنت تريد معه، وأن تقول زيد في الفرس ، وأنت تريد عليه"[٥].

أمّا الكوفيون فقد أيّدوا التناوب بين حروف الجر، وجعلوا هذا كلّه مجمل الباب، ولم يجعلوه شاذّاً[٦]، قال قال تعالى﴿**ولأصلبنّكم في جذوع النخل**﴾[٧]، فقد وجد الفراء أنّه " يصلح (على) في موضع (في) ، وإنّما صلحت (في) لأنّه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) وصلحت (على) لأنّه يرفع فيها فيصير عليها"[٨]، ومن كلام الفرّاء في شرح آيات أخرى يستدلُّ على تأييده التّناوب، قال تعالى ﴿ **ولقد سبقت كلمتُنا لعبادنا المرسلين**﴾[٩]، قال الفرّاء " (على) تصلح في موضع اللام لأنّ معناهما يرجع إلى شيء واحد.. والمعنى (حقّت عليهم)"[١٠]، وممن أيّد التناوب أيضاً الأخفش الأوسط؛ فقد صرّح بالتّناوب في كتابه معاني القرآن، ففي قوله تعالى﴿ **فوسوس لهما الشيطان**﴾[١١]، وجد الأخفش أنّ اللام نابت عن (إلى)، والمعنى" فوسوس إليهما الشيطان، ولكن العرب توصل بهذه الحروف كلّها الفعلَ"[١٢]، وأيضاً في قوله تعالى﴿ **وأُمرت لأنْ أكون أوّل المسلمين**﴾[١٣]، أي؛" وبذلك أُمرت"[١٤] في حين أنّ ابن قتيبة قد أجاز النّيابة على نحوٍ عامّ، وهذا في كتابه أدب الكاتب؛ فقدْ خصّص فيه فصلاً بعنوان دخول بعض الصفات مكان بعض، ومن ذلك القول الشّعريّ في نيابة الباء عن (عن):

---

[١] – المطففين ٢.

[٢] الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص٣٢٩.

[٣] –ابن جني، عثمان، الخصائص، ج٢، تح: محمد النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢. ص٣٠٨.

[٤] –المصدر نفسه، ص٣٠٨..

[٥] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[٦] – ينظر: الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب، ص١٥١.

[٧] – طه ٧١.

[٨] – الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ج٢، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص١٨٦.

[٩] – الصافات ١٧١.

[١٠] – الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ج٢، ص٣٩٥.

[١١] – الأعراف ٢٠.

[١٢] – الأخفش، أبو الحسن، معاني القرآن، ج١، تح: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠، ص٣٢٢.

[١٣] – الزمر ١٢.

[١٤] – الأخفش، أبو الحسن، معاني القرآن، ج٢، ص٤٩٤.

فإنْ تسألوني بالنّساء فإنّني بصيرٌ بأدواء النساءِ طبيب[١]

هذا، وكان الأمر عند ابن السراج مشروطاً بتقارب المعاني؛ أيْ إنه قبل بالتناوب لكنه اشترط تقارب المعاني؛ يقول: "إذا تقارب الحرفان فإنّ هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز.. فهذه حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"[٢]، وبعد ذلك نرى أنّ كلّ مَن ذهب إلى تناوب الحروف ذهب معلّلاً بتقارب بتقارب المعنى، سواء أذكر ذلك في كلامه أم لم يذكره؛ فمَن ذكر هذا، وصرّح به فذلك لأمن اللبس، ومَن لم يصرّح به فقد وجد أنّه أمر معروف، فليس من الممكن التّناوب من دون وجود المعاني المتقاربة أو المشتركة.

رابعاً: آراء المحدثين في القضية:

1- رأي الدكتور فاضل السامرائي: رفض الدكتور فاضل نظريّة تناوب حروف الجرّ، قائلاً: "والحقّ أنّ الأصل في حروف الجرّ ألّا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أنّ لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف ، فتتعاور الحروف على هذا المعنى"[٣]، وأشار إلى أنّ " حرف الجر في العربية قد يستعمل لأكثر من معنى"[٤]، نلاحظ هنا أنّ القولين متغايران، و الدكتور فاضل وجدناه في القول الثاني يرى أنّ لحرف الجرّ أكثر من معنى، ورغم ذلك رفض فكرة التناوب، وعاد في موضع آخر ليقول:" النيابة قياسية عند المتكلم بها في معنى معيّن يتعاور عليه حرفان أو أكثر، لا في استعمال الحرف مكان الآخر على وجه العموم"[٥]، في حين أنّه أيّد التّضمين، ورأى أنّه " إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذّ.. نحو قوله تعالى﴿ **ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالكم**﴾[٦]، أيْ ولا تضمّوها إليها آكلين لها .. وللتّضمين غرض بلاغيّ لطيف هو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جرّ يستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين معنى الفعل الأول ومعنى الفعل الثّاني"[٧].

٢- رأي الدكتور إبراهيم السامرائي: انتقد الدكتور إبراهيم التّضمين، ورأى أنّه يعتمد على الفلسفة و" كان تأثيره في اللغة والنّحو سلبيّاً فقد أحال كثيراً من الأبواب النحويّة مادّة جامدة بعيدة عن الحياة وبعيدة عن طبيعة اللغة السّهلة، ومن أجل هذا ظهرت في علوم العربيّة قواعد وأحكام لم تكن وليدة الاستقراء الشّامل الواسع للغة"[٨]، و وجد أنّ" بحث التّضمين الذي ندرسه يظهر اضطراب علماء العرب القائلين به"[٩].

أمّا الطريقة للخروج من هذه الفوضى فهي عنده أنّه " لا بدّ أنْ تؤرخ الألفاظ وتقيّد بعصورها وبقائليها حاسبين للأقاليم والمجتمعات حسابها في الاستعمالات وما شاع بينها من فنون القول ، وبهذا تفيد المعجمية العربية فائدة جليلة،

---

[١] – الدينوري، ابن قتيبة، أدب الكاتب، تح: محمد عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ص٣٩٤.

[٢] – ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، ج١، ص٤١٤، ٤١٥.

[٣] – السامرائي، د. فاضل، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط١، ٢٠٠٠، ج٣، ص٧.

[٤] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[٥] – السامرائي، د. فاضل، معاني النحو، ج٣، ص٩.

[٦] –النساء ٢.

[٧] – السامرائي، د. فاضل، معاني النحو، ج٣، ص١٣، ١٤.

[٨] – السامرائي، د. إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص٢٠٨.

[٩] – المرجع نفسه، ص٢٠٩.

فيعاد بناء المعجمات المطوّلة على أساس جديد، بمراعاة الظروف التاريخية وتطورها وانعكاس هذه الظروف المتطورة في المادّة اللغويّة، ومن هنا تأتي ضرورة القيام بمعجم تاريخيّ"[١].

على الرّغم مِن أننا نوافق الدكتور إبراهيم في التّقليل مِن أهميّة التّضمين، لكن الحلّ الذي وجده للخروج من فوضى التّضمين لا نراه نافعاً؛ فتأريخ الكلام وتثبيت كلام كلّ جماعة أو مجتمع أو قبيلة يتعارض مع جهود توحيد اللغة واستقرائها التّام الذي يخلص إلى لغة مشتركة ونحو مشترك؛ فلو تتبعنا لهجة كلّ قوم بما يتحدثونه لَمَا استطعنا أنْ نثبّت الأسس النحويّة واللغويّة.

أمّا رأيه في تناوب حروف الجر فلم يكن صريحاً فيه، لكنه في الآية الكريمة﴿ **بأنّ ربّك أوحى لها**﴾[٢]، يقول في استعمال اللام مكان (إلى):" رأينا استعمال اللام مكان (إلى)، و أدركنا أنّ هذا ومثله شيء آخر يشير إلى أنّ العربية في آي القرآن الكريم ذات فائدة عظيمة تاريخيّة نعرف منها أنّ سيرتها أدركت غاية عظيمة"[٣]، ومن هذا نرى أنه يقبل التناوب.

٣-رأي الأستاذ عبّاس حسن: كان الأستاذ عباس حسن أكثر النحويين المحدثين الذين أيدوا التناوب؛ فقد أجازه مطلقاً، واستبعد التضمين بشكل تامّ؛ جاء في النّحو الوافي " يتردد بين النحاة أنّ حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض فيتوهّم مَن لا دراية له أنّ المراد هو جواز وضع حرف جر مكان آخر بغير ضابط ولا توقف على اشتراك بينهما في تأدية معنى معيّن ولا تشابه مقيّد في الدّلالة، وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ"[٤].

رأى الأستاذ عبّاس أنّ" قصر حرف الجرّ على معنى حقيقيّ واحد تعسّف وتحكم لا مسوغ له، فما الحرف إلا كلمة كسائر الكلمات تؤدّي الواحدة منها معاني حقيقيّة عدّة .. ولا غرابة في أنّ يؤدّي الحرف الواحد معاني عدّة وكلّها حقيقيّ.. ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد"[٥].

نوافق كلام الأستاذ عبّاس حسن، فلا مانع من تبادل المعاني المشتركة بين الحروف؛ فتبادل المترادفات أمر موجود بكثرة في لغتنا، ويعد سبباً رئيساً لجماليّتها، وهذا يأتي من القدرة في لغتنا المعتمدة على الاستعمال الواسع للألفاظ غير المقتصر على معنى واحد، وغير المقتصر على المعنى القاموسيّ البحت.

وانتقد الأستاذ عباس حسن التضمين بشدّة، ورأى أنه غير مقنع لتسويغ تعدية الفعل بغير ما يتعدى فيه بالأصل، يقول:" لقد ورد إلينا اللفظ لازماً أو متعدياً في كلام قديم كثير يحتج به، فما الدليل القويّ على أنّ تعديته أو لزومه ليست أصليّة من أول أمرها، وليست مجازاً، وإنما جاءت من الطريق الذي يسمونه التضمين؟ ليس في كلامهم مقنع فيما أرى... فالأسبق وحده هو الحقيقي، وأنهم يريدون منه معنى محدداً دون غيره، ولا اعتبار لغير الأسبقية هنا.. وأدلة التضمين واهية منهارة.. كيف يسوّغ لقائل بعد هذا أن يقول: إنّ هذا الفعل لم يتعدّ إلى معموله إلا من طريق التضمين، مع أنّ الناطق بالفعل المتعدي وشبهه هو القرآن الكريم أو العربي الفصيح الذي يحتج بكلامه من غير خلاف في الاحتجاج"[٦].

---

[١] – السامرائي، د. إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ص٢١٩.

[٢] – الزلزلة ٥.

[٣] – السامرائي، د. إبراهيم، مقدمة في تاريخ العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق ،١٩٧٩، ص٢٠.

[٤] – حسن، عباس، النحو الوافي، ج٢، ص٥٣٧.

[٥] – المرجع نفسه، ص٥٤٠، ٥٤٢.

[٦] –حسن، عباس، النحو الوافي، ج٢، ٥٩٥.

٤- **رأي الدكتور تمام حسان:** اعتمد الدكتور تمام حسان فكرتي التناوب والتضمين على السواء، وقبل بهما، وجمع القضيتين تحت مسمى **الأسلوب العدولي**، ووجد أنّ من نماذج هذا الأسلوب ما سمّاه النقلَ" وهو إنّما يكون من المعنى الأصليّ للفظ عدولاً إلى معنى آخر لغاية أسلوبيّة معيّنة"[١]، ففي حديثه عن التناوب نجده يقول:" أمّا نيابة الحرف عن الحرف فمصدرها المبدأ الذي يسمح للمبنى الوظيفي أن تتعدد معانيه، وإنك لو رجعت إلى معاني حروف الجر... لوجدتَ المعنى الواحد ربّما عبّر عنه عدد من الحروف.. وتنوب اللام عن (على) نحو﴿ **دعانا لجنبه**﴾[٢]، وعن (عن) نحو﴿ **قال الذين كفروا للذين آمنوا**﴾[٣]، كلّ ذلك يدل صراحة على النيابة"[٤]، وفي حديثه عن التّضمين يرى أنّ" اللفظ الذي يضمّن معنى لفظ آخر يحتلّ موقعه أيضاً فيدخل على ألفاظ قد لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله.. فيتعدّى بحرف في موقعه الحاضر لا يضامه في موقعه الأصليّ"[٥]، قال تعالى﴿ **وقال الذين كفروا هلْ ندلّكم على رجلٍ ينبّئكم إذا مُزّقتم كُلّ مُمَزّقٍ إنكم لَفي خلقٍ جديد**﴾[٦]، أيْ "يقول لكم، بدليل كسر همزة (إنّ)، ففي الفعل معنى القول دون حروفه"[٧].

٥- **رأي الدكتور أحمد عبد الستار الجواري:** كان الدكتور الجواري من مؤيدي تناوب حروف الجر على نحوٍ عامٍ، وذلك بقوله:" واقع الحال يثبت أنّ حروف الخفض أو الجرّ يدلّ أكثرها على أكثر من معنى واحد، وتتعلق تلك المعاني بعضها ببعض بعلاقة مجاورة، ويمكن أن نحكم أحياناً أحد تلك المعاني أو نلمح أنه هو الأول، وغيره قد أجازه إلى المعنى الجديد.. والمعاني الأخرى كلها مجازية.. ثم أضفى عليها الاستعمال الطويل المتداول المتكرر ما يشبه الأصالة، وما ينفي مظهر المجازية عنها"[٨].

ويؤكد الدكتور الجواري تأييده لتناوب حروف الجر وتعدد معانيها بقوله:" كثرة تداولها؛ أيْ حروف الجر، وسعة استعمالها جعلَها أقرب إلى الاسم و الفعل من حيث تعدد دلالاتها واتساع معانيها"[٩]، و يجد أنّه" لو كان للنحاة عناية بالجانب اللغوي والتفات إلى العلائق بين الألفاظ المتشابهة لتنبهوا إلى ما بين (إلى) واللام من علاقة لفظية تفضي إلى استعمال اللام في بعض معاني (إلى)، وذلك في قوله تعالى﴿ **بأنّ ربّك أوحى لها**﴾[١٠]، وهو معناها الذي لا يؤديه غيرها من حروف الجر"[١١].

---

[١] – حسان، د. تمام، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، بيروت. ط١، ١٩٩٣، ص١٨٨، ١٨٩.

[٢] –يونس١٢.

[٣] – يس ٤٧.

[٤] – حسان، د. تمام، البيان في روائع القرآن، ص١٨٨، ١٨٩.

[٥] – المرجع نفسه، ص٣٤٩.

[٦] – سبأ ٧.

[٧] – حسان، د. تمام، البيان في روائع القرآن، ص٣٥٠.

[٨] – الجواري، د. أحمد عبد الستار، حقيقة التضمين و وظيفة حروف الجر، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨١، ص١٦٥.

[٩] – المرجع نفسه، ص١٦٦.

[١٠] – الزلزلة ٥.

[١١] – الجواري، د. أحمد عبد الستار، حقيقة التضمين و وظيفة حروف الجر، ص ١٦٣.

و يجدُ أنّ التضمين" سواء مَن يعدّه منهم مجازاً مرسلاً أو مَن يعدّه إشراب فعل معنى فعل آخر هو إخلال بدقة التعبير.. أو تخلصٌ من مأزق لم يقع في حسبانهم.. فلجؤوا إليه لئلا يعودوا إلى القاعدة التي أقاموها فيعيدوا فيها نظراً"[١].

٦- **رأي الدكتور مصطفى جواد:** استبعد الدكتور جواد فكرة تناوب حروف الجر، و وجد أنّها مسألة نادرة وليست قياسية، وبيّن أنه قد بحث طويلاً ليجد دليلاً لقولهم: حروف الجر ينوب بعضها عن بعضها الآخر، لم يجد الدليل، ولم يلمحه ولم يظفر به، وذهب إلى أنّه قول مطلق يفيد الشمول، وإذا عرضناه على الواقع من مسموع اللغة ضاق و تضاءل حتى الاضمحلال[٢]، وبيّن أيضاً أنه" في كتب ضرائر الشعر إن وضع حرف مكان حرف هو ضرورة تسوغ للشاعر دون الناثر"[٣]، وعنده النيابة بين حروف الجر لا تصحّ لأنّ عامّة الأفعال تستصحب حرف جرّ واحداً، وقليل منها يستصحب اثنين على المعنى ما عدا الحروف العامّة والتي لا تزيد على حرفين هما (على) واللام"[٤]، وقد علّق الدكتور محمد عبد المطلب البكاء على ما جاء به الدكتور جواد، بقوله موافقاً التناوب:" من خلال ما تقدم يتبين لنا أنّ مسألة نيابة حروف الجر واردة في كلام العرب شعراً ونثراً، إلا أنّ الدكتور مصطفى جواد تكلف القول بعدم جوازها.. لأنّ هذه الحروف تُستعمل مجازاً في غير مواضعها"[٥].

٧- **رأي الدكتور إبراهيم مصطفى:** وافق الدكتور إبراهيم موضوع تناوب حروف الجر، وقد ذكر هذا صراحة في كتابه المعروف (إحياء النحو)، و وجد أنّ في نيابتها اتجاهاً من نحوِ العربية نحوَ النظرة الجمالية و التصوير الفني؛ يقول:" حروف الجر أو حروف الإضافة كما ينبغي أنْ نسميها.. كثيرة في العربية متعددة واسعة التصرف، توسّع العرب في استعمالها، وإنابة بعضها عن بعض توسعاً أكسبَ اللغة مرونةً و قدرةً على التصوير"[٦].

وأيضاً أكّد على أنّ حرف الجر" أداة عظيمة .. تستعمل بياناً للمعاني المختلفة، وأداءً للأغراض المتنوعة... وعلى النحاة أن يدرسوها دراسةً مفصلة ليعرفوا سبيلها في البيان، وأثرها في تصوير المعاني، ومدى تصرّف العرب فيها، وتوسع العربية فيها"[٧].

٨- **رأي الدكتور محمد حسن عواد:** نفى الدكتور عوّاد فكرتي التّناوب والتّضمين على السّواء في كتابه (تناوب حروف الجر في لغة القرآن) بقوله" ذهبنا في هذا البحث مذهباً يقضي بإبطال وقوع حروف الجرّ بعضها موقع بعضها الآخر... وقاعدةُ عدم إقامة الحرف مقام الحرف قاعدة شريفة جليلة القدر تستدعي فطنة ولطافة في الذّهن .. وتناوبُ الحروف يجعل ضرباً من العجمة وعدم البيان وفوضى في التعبير لا حدّ لها إلّا

---

[١] – المرجع نفسه، ص١٦٠.

[٢] – ينظر: البكاء، د. محمد، مصطفى جواد وجهوده اللغوية، ص٢١١.

[٣] – المرجع نفسه ، ص٢١٢.

[٤] – المرجع نفسه، ص٢١٣.

[٥] – المرجع نفسه ص٢١٨.

[٦] – مصطفى، د. إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٣٧، ص٧٦.

[٧] – المرجع نفسه، ص ٧٧.

إذا أردنا معنى ذلك الحرف"[١]، كما ذهب إلى أنّه من العسر إيقاعُ حروف الجر موقع بعضها، ويؤدي هذا برأيه إلى مشكلات لغوية لا حصر لها، وإحداث اضطراب في البيان لا حد له"[٢].

وعنده تخريج هذه المسألة يكون من طريق التأويل الذي يعتمد على دلالات الألفاظ، والتمييز بينها كما يقتضي المقام[٣]، وفي نفيه التّضمين يقول" يبدو لي أنّ مسألة التّضمين لا أساس لها لأنّه لا دليل عليها ولا حجّة لأصحابها"[٤].

٩- رأي الدكتور محمد نديم فاضل: رفض الدكتور فاضل فكرة تناوب حروف الجر، ونراه أكثر حدةً من كل مَن رفضوا التناوب وأيّدوا التضمين، يقول: "إنّ القول بتناوب الحروف أمرٌ هيّنٌ لأنه يزيل العقبات كما يزيل المخدر الأوجاع، ولكن المشكلة تبقى دون حلّ، فمن سلك مسلك هؤلاء وأخذ برأيهم فقد أبعد"[٥]، وفي الآية الكريمة﴿ **يشربُ بها عباد الله**﴾[٦]، قال الدكتور فاضل:" حين يقول (يشرب بها)؛ أيْ يشرب منها، فقد سلبها حلاوتها، وسرُّ جمالها هو هو في طريقة عرضها، وتعديتها بغير حرفها؛ فإذا كانت الباء بمعنى (من) فلماذا عدلَ ربّنا العليم في أسلوبه المعجز، وبيانه المبين من حرف إلى حرف، سكتَ عن الجواب القائلون بتناوب الحروف"[٧].

و كان يدعو إلى عدم الأخذ بالتناوب نهائياً بل بالتضمين، بقوله:" إذا صرفتَ بصرك عمّا قيل في إنابة الحروف أو تعاورها لفقدان الشاهد أو المثل، وعدم إقامة البرهان وسوق الدليل، مع ضعف الحجة وقصر النظر فاستنجد بفهمك على استنباط لطائف المعاني من وراء التضمين.. وهل يؤدي الحرفُ البديلُ في السياق اللغوي مؤدّى الأصلي بعد غيابه"[٨].

عندما تساءل الدكتور فاضل مستبعداً التناوب عن موضوع تأدية الحرف البديل في السياق اللغوي مؤدى الأصلي بعد غيابه، نسأل هنا: هل يؤدي الفعلُ المضمّن؛ أي البديل، في السياق اللغوي مؤدى الفعل الأصلي؟

هذا، وكان الدكتور محمد نديم فاضل قاسياً في أحكامه، واتهم أصحاب التناوب بالجمود الفكري، بقوله:" ليست دعوى القائلين بالتعاور والتناوب والتقارض إلا نوعاً من الجمود الفكريّ وجبَ رفْضُه واطراحه مادامت هذه سبيله، والذين ألغوا التضمين أو عطلوه ركبهم جهل في الرأي وإفحاش في الصنعة واعتداء على طبيعة اللغة.. ولا يعلمون أن في هذه الحروف دقائق وأسراراً... يتوصل إليها بطول التأمل، وخصائص ينفرد إليها من هُدي إليها، و كُشف له عنها"[٩].

---

[١] – عواد، د. محمد، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٢.

[٢] – ينظر: المرجع نفسه، ص١٣.

[٣] – ينظر: عواد، د. محمد، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، ص٤٤.

[٤] – المرجع نفسه، ص٥٨.

[٥] – فاضل، د. محمد نديم، التضمين النحوي في القرآن الكريم، ج١، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٥، ص١٢٠.

[٦] – الإنسان 6.

[٧] – فاضل، د. محمد نديم، التضمين النحوي في القرآن الكريم،ج١، ص ١١٧.

[٨] – المرجع نفسه، ص١٢١.

[٩] – فاضل، د. محمد نديم، التضمين النحوي في القرآن الكريم،ج١، ص١٢٢، ١٢٣.

ووجد أنّ التضمين" يمنح الفعل... معنى فوق معناه، والذي تضمنه بالرمز، والإيماء من طريق يخفى ومسلك يدق غير مصرح بذكره أو مكشوف عن وجهه، ولا مفصح عن غرضه، كأنما يرسل في العبارة توهجاً من طاقته فيمنحها قوة تعلو باللغة سموّاً"[١].

١٠- **رأي صلاح الدين الزعبلاوي:** أيّد الزعبلاوي التضمين دون التناوب، و وجد أنّ" لكلّ حرف وجهة خاصة، اختصّ بها دون سواه، فإذا جمعت القياس في استعمال هذه الحروف على ما نصّت عليه كتبُ اللغة عامة إلى السماع فيما نصّت عليه المعجمات خاصّة.. كان لا بدّ مِن أنْ تلحظ أنّ تصريف الفعل بحرف من الحروف إنما يفرده بمعنى لا يؤديه تصريفه بفعل آخر، وإن داناه أحياناً"[٢].

وأعلن أنه مع البصريين في عدم موافقة فكرة تناوب حروف الجر، ووجد أنّه" قد تضاف إلى معاني الحروف الرئيسة معانٍ أخرى لا يمكن ردّها إلى المعاني الأولى، كنيابة الباء عن (في، على ، إلى..).. ونيابة (على) عن (الباء و عن و في و اللام)، وكل ذلك في مواضع مخصوصة محدودة، لا يجوز إطلاق حكمها في مواضع سواها؛ أي إن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس"[٣].

ويقول عن اللام و (إلى)" القريب المختار، بل الأصل هو التفريق في الأداء بين اللام و (إلى)، وإذا كان بعض الأئمة قد قال بتعاقبهما حيناً كما فعل الأخفش والزجاج والزمخشري وأبو حيّان، أو ذهب إلى تعاقبهما قياساً كما فعل الإمام المالقي فذلك لتقاربهما، وتماثلهما في كثير في المواضع، وأنت تعلم أنّ إغناء أحد الحرفين عن الآخر لا يعني أنهما على معنى"[٤].

وفرّق بين ما يتعدّى بـ (عن) و (على)" تقول: سكتّ عن الكلام، إذا امتنعت عنه... لكنّك إذا قلت: سكتّ عليه، فقد أردت شيئاً آخر"[٥]، والقصد من هذا المثال أنّ صلاح الدين الزعبلاوي وجد أنّ الحرف لا ينوب عن حرف آخر، بل إنّ لكل حرف معنى خاصّاً.

الخاتمة:

بعد تتبع آراء النحاة قدماء و محدثين وجدنا أنّ أغلبهم قد اتجه نحو فكرة التضمين، أمّا الكوفيون وقد تبعهم بعض المحدثين فقد أيدوا التناوب، ووافقوه بناء على المعنى، ولم يكن تأييد المحدثين لفكرة تناوب حروف الجر تأييداً تقليدياً؛ بل وافقوه من باب تعدد المعاني وتوسعها، وعدم تضييق الخناق على حروف الجر، وعدم حصر كل حرف بمعنى واحد فقط.

ونزعم أنّه لا مانع من تناوب حروف الجر إذا كانت في المعنى نفسه وفي الاتجاه نفسه، ومن البديهي ألا ينوب حرف عن آخر إلا إذا كان يوافقه في المعنى، فعند الموافقة في المعنى لا إشكال في تناوب حروف الجر، وهذا يعدّ من جماليات اللغة و مظهراً جميلاً من مظاهر توسع المعاني.

[١-] المرجع نفسه، ص٢٢.

[٢] – الزعبلاوي، صلاح الدين، مع النحاة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص١١٣.

[٣] – المرجع نفسه، ص١١٣، ١١٤.

[٤] – المرجع نفسه، ص١١٥.

[٥] – الزعبلاوي، صلاح الدين، مع النحاة، ص١٤٤.

المصادر والمراجع:

١- **القرآن الكريم.**

٢- الأخفش، أبو الحسن، ١٩٩٠، *معاني القرآن*، تح: د. هدى قراعة ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٩٠٩ ص.

٣- الأزهري، خالد، ٢٠٠٠، *شرح التصريح على التوضيح*، تح: محمد عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٧٨٩ ص.

٤- الأستراباذي، رضي الدين، ١٩٩٦، *شرح الرضي على الكافية*، تح: يوسف عمر، ط٢، ١٩٩٦، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ٢٠١٤ ص.

٥- الأنصاري، ابن هشام، ١٩٧٢، *مغني اللبيب*، تح: د. مازن المبارك، محمد حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٠١٢ ص.

٦- البكاء، د. محمد، ١٩٨٧، *مصطفى جواد و جهوده اللغوية*، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٣٠٠ ص.

٧- ابن جني، عثمان، ١٩٥٢ ، *الخصائص*، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية ، القاهرة، ١٠٠٧ ص.

٨- الجواري، د. أحمد عبد الستار، ١٩٨١، *حقيقة التضمين و وظيفة حروف الجر*، ط٣، المجمع العلمي، العراق، ١٦٦ ص.

٩- حسان، د. تمام، ١٩٩٣، *البيان في روائع القرآن*، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٦١١ ص.

١٠- حسن، عباس، ١٩٧٤، *النحو الوافي*، دار المعارف ، مصر، ٢٨٩١ ص.

١١- الدينوري، ابن قتيبة، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ت، *أدب الكاتب*، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١١٢٢ ص.

١٢- الزعبلاوي، صلاح الدين، ١٩٩٢، *مع النحاة*، د. ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٤٥١ ص.

١٣- السامرائي، د. إبراهيم، ١٩٨٣، *فقه اللغة المقارن*، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ٣١٦ ص.

١٤- السامرائي، د. إبراهيم، ١٩٧٩، *مقدمة في تاريخ العربية*، د.ط، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ٨٧ ص.

١٥- السامرائي، د. فاضل، ٢٠٠٠، *معاني النحو*، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٤٨٢ ص.

١٦- ابن السراج، أبو بكر، ١٩٩٦، *الأصول في النحو*، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٣٢ ص.

١٧- سيبويه، عمرو بن عثمان، ١٩٨٨، *الكتاب*، تح: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٤٤٧ ص.

١٨- الصبان، محمد، د.ت، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، تح: طه سعد، د.ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١٢٣٣ ص.

١٩- عواد، د. محمد حسن، ١٩٨٢، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، د.ط، دار الفرقان، عمان، ٢٦٤ ص.

٢٠- فاضل، د. محمد نديم، ٢٠٠٥، *التضمين النحوي في القرآن الكريم*، ط١، دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٦١ ص.

٢١- الفيروز أبادي، مجد الدين، ٢٠٠٥، *القاموس المحيط*، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد العرقسوسي، ط٢، دار الفكر، بيروت ١٧٧٦ ص.

٢٢- الكفوي، أبو البقاء، ١٩٩٣، *الكليات*، تح: عدنان درويش و محمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٢٢٦ ص.

٢٣- اللبابيدي، د. محمد، ١٩٨٥، معجم *المصطلحات النحوية والصرفية*، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٥٦٤ ص.

٢٤- مصطفى، د. إبراهيم، ١٩٣٧، *إحياء النحو*، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ٢٢٥ ص.

٢٥- ابن منظور، جمال الدين، ١٩٩٩، *لسان العرب*، تح: أمين عبد الوهاب، محمد العبيدي، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 7672ص.

٢٦- ابن يعيش، موفق الدين، د.ت، *شرح المفصل*، د.ط، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ١٥٣٣ص.